

إيطاليا تقود الدور الأوروبي في ليبيا وتعمل على الجمع بين الدبلوماسية وحفتر في روما

محاولات لتقريب وجهات النظر دعماً للحل السياسي في ليبيا



تواصل مع كافة الفرقاء

العسكرية (5+5) عن قيادة الجيش اللواء خيرى التميمي، حيث استعرضا سير عمل اللجنة وما توصلت إليه من نتائج في صالح الوطن والمواطن، ومنها تثبيت وقف إطلاق النار وفتح الطريق الرابط بين مصراتة وسرت وفق البيان الرسمي. فيما رجحت مصادر لـ"العرب" أن يكون التميمي نقل إلى الوزارة رسالة من حفتر حول المستجدات ونتائج الاتصالات الخارجية التي تجريها قيادة الجيش، لاسيما بعد الزيارة التي أداها الوفد العسكري إلى موسكو الأسبوع الماضي والذي قاده التميمي. وأوضحت المصادر أن هذا اللقاء وإن كان على عجل فإنه الأول من نوعه الذي جمع بين وزير الخارجية وأحد الوجوه القيادية البارزة في المؤسسة العسكرية بقيادة المشير خليفة حفتر، وهو ما يشير إلى أنه يحظى بغطاء سياسي ودبلوماسي ويفتح المجال أمام مبادرات أخرى قد تصل إلى اجتماع رسمي بين قيادة الجيش ورئاسة الحكومة في روما التي تعمل جاهدة من أجل ذلك بدعم أميركي وأوروبي.

إيطاليا بعزم، فضلا عن "توسيع نطاق" الشراكة الثنائية بين البلدين وتعزيزها. وعلى صعيد آخر كان لافتا أن وزيرة الخارجية الليبية استقبلت نظيرها الإيطالي صباحا بديوان مجلس الوزراء في طرابلس وانتقلت معه على نفس الرحلة الجوية إلى بنغازي. وهناك افتقرا لتذهب هي إلى ديوان الوزارة في المدينة ويتجه هو إلى الاجتماع بحفتر، قبل أن يلتقيا مرة ثانية حيث "تم استعراض مسيرة العلاقات بين البلدين الصديقين وأفاق التعاون المشترك في مختلف المجالات، وخاصة ما يتعلق بتسهيل حصول المواطنين الليبيين الراغبين في السفر إلى إيطاليا على التأشيرات من القنصلية الإيطالية بمدينة بنغازي، حيث وعد الجانب الإيطالي في هذا الخصوص بأنه سيسرع في ذلك خلال الأيام القادمة، كما تم التطرق إلى القضايا ذات الاهتمام المشترك"، وفقا لما نشرته الخارجية الليبية. وقبل مغادرتها مطار بنينا الدولي بمدينة بنغازي التقت الوزيرة المنقوش في المطار مدير مكتب حفتر وعضو اللجنة

الإسلام السياسي والحليف التركي من مجلس النواب في طبرق - وقيادة الجيش في ضاحية الرجمة. وعادت القنصلية الإيطالية للعمل في بنغازي ووفّر لها الجيش حماية بالتنسيق مع وزارة الداخلية. وبدا وضع الإيطاليين سابقا في المنطقة الشرقية أصعب من وضعهم في طرابلس؛ ففي 17 فبراير 2006 تمت مهاجمة القنصلية واقتحامها وحرق جزء منها من قبل محتجين على وزير الإصلاحات الإيطالي آنذاك كالدرولي بسبب ارتدائه قميصا يحمل الرسوم الدنماركية المسيئة للنبي محمد، وأدى التدخل الأمني لمواجهة الحادثة إلى سقوط 11 قتيلًا وعشرات الجرحى، وقام النظام آنذاك بإقالة القادات الأمنية في المدينة وإعفاء وزير الأمن العام نصر مبروك، وفي 2011 تم استدعاء ذلك التاريخ لتحويله إلى موعد لإطلاق انقفاضة ضد النظام، وقبل ثماني سنوات اضطر القنصل السابق غويدو دي سانكتيس إلى مغادرة بنغازي تحت رذات الرصاص من مدفع رشاش تحركه آلة الإرهاب.

وعندما انقسمت ليبيا في صيف 2014 بعد انقلاب الإخوان بواسطة "فجر ليبيا" على نتائج الانتخابات كانت إيطاليا قد اختارت الاصطفاف إلى جانب القوى المسيطرة على غرب البلاد، فمضاتها مع إقليم طرابلس تبدو أقوى من الناحية الاقتصادية، ولاسيما في ما يتعلق بالنووب نقل الغاز الذي يمنح الضوء والدفء لنصف الأراضي الإيطالية، وبتأثيرات شركة "إيني" في القرار السياسي، مع أهمية الوضع الأمني المتصل بظاهرة الاتجار بالبشر وموجات الهجرة السرية من السواحل الشمالية الغربية الليبية إلى الضفة الشمالية للمتوسط، والذي دفع بروما إلى عقد صفقات مع ميليشيات خارجة عن القانون حظيت لاحقا بغطاء سياسي من حكومة فايز السراج، إضافة إلى توتر علاقاتها في مناسبات عدة مع جارتها فرنسا في ظل تناقض المواقف بينهما حول ليبيا.

واليوم أصبح ذلك جزءا من الماضي، فالإيطاليون أدركوا أن لا مجال لاستمرار توتر العلاقة مع برقة، وشجعهم جهود الحل على ذلك، وربما أعادوا قراءة التاريخ جيدا، وحاولوا التعامل مع

تسعى إيطاليا لتنظيم قمة بين قائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر ورئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة لتقريب وجهات النظر بين الطرفين، حيث باتت روما تتصدر المبادرات الأوروبية في ليبيا مستغلة دورها التاريخي وحضورها الاقتصادي القوي في البلاد.

الحبيب الأسود

تونس - تعكس الزيارة التي أداها وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو إلى ليبيا قيادة روما لدور أوروبي متقدم في محاولة لواء الخلافات بين الأطراف المتنازعة مستغلة في ذلك دورها التاريخي وقوة حضورها الاقتصادي في البلاد. ورجحت أوساط ليبية لـ"العرب" أن تكون السلطات الإيطالية بصدد الإعداد لتنظيم "قمة" بين الفاعلين السياسيين في ليبيا قبل موفى الشهر الحالي، في وقت ترى فيه العواصم الغربية أن لقاء بين رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة والقائد العام للجيش المشير خليفة حفتر بات أمرا ملحا لحلحلة الأوضاع، كما أن أي تأخير عن الانتهاء من أزمة القاعدة الدستورية قبل الأول من سبتمبر سيؤدي إلى تاجيل الاستحقاق الانتخابي إلى أجل غير مسمى.

إيطاليا بصدد الإعداد لتنظيم قمة بين فرقاء ليبيا والعواصم الغربية تحتبر أن إبرام لقاء بين الدبيبة وحفتر أمر ملخ

وأضافت تلك الأوساط أن دول الاتحاد الأوروبي الفاعلة في الملف الليبي - بما في ذلك ألمانيا وفرنسا - تأخرت خطوات إلى الوراء لتفسيح المجال أمام إيطاليا التي تحظى بإسناد أميركي وأمني في سعيها للقيام بدور رئيسي في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين وكذلك بين القوى الإقليمية المتداخلة في الأزمة. وكان لافتا منذ فترة الاهتمام الإيطالي المتزايد بليبيا والذي كرسته زيارات وتحركات مكثفة لمسؤولين إيطاليين؛ حيث نقل السفير الإيطالي لدى ليبيا، جوزيبي بوتشينو غريمالدي، الخميس

إقصاء قيادات من الانتخابات يُفجر خلافات داخل العدالة والتنمية المغربي

محمد ماموني العلوي

على مقتضيات النظام الأساسي للحزب، ووفقا للإجراءات التي اعتمدها المجلس الوطني بشأن اختيار مرشحي ومرشحات الحزب للاستحقاقات الانتخابية. وتشرف البيان أنه بعد التداول في النتائج التي توصلت بها الأمانة العامة من لجان الترشيح، خلصت إلى تزكية مرشحي ومرشحات لبعض الدوائر المحلية والجهوية للانتخابات التشريعية في بعض جهات المملكة في انتظار استكمال باقي الدوائر.



خديجة أبلاضي

لماذا يكرر الحزب ترشيح وجوه بعينها للانتخابات وإقصاء آخرين

واللافت في هذه القائمة عودة وجوه بارزة داخل الحزب وفي مقدمتها مصطفى الخلفي الوزير السابق للاتصال ثم للعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، وأيضا بسيمية الحقاوي وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية سابقا. استعانت بتقارير مسؤولي الكتابات الجهوية والإقليمية لتزكية أشخاص أو إزاحتهم، مؤكدة أنه تم فرض أشخاص بعينهم رغم عدم اختيارهم من طرف عشر والسابع عشر والسابع عشر والرابع والعشرين من يوليو، وذلك بناء

الرباط - هزت الخلافات الداخلية مجددا حزب العدالة والتنمية المغربي بسبب إقصاء وجوه هامة من الانتخابات التشريعية والجهوية المقرر تنظيمها في الثامن من سبتمبر المقبل. وأبعدت الأمانة العامة قيادات بارزة بينهم المقرئ أوزيد الإدريسي وإدريس الأزمي الإدريسي وأمينة ماء العينين من السباق الانتخابي مقابل ترشيح وزراءه الحاليين والسابقين وهو ما جعل الحزب عرضة للانتقادات.

ووجهت القيادة والبرلمانية السابقة في حزب العدالة والتنمية خديجة أبلاضي انتقادات حادة للأمانة العامة على خلفية لائحة الترشيحات التي أعلن عنها الحزب قبل وقت قصير. وتساءلت عضو المجلس الجماعي بمدينة العيون جنوب المغرب عن "فائدة كل تلك الأوقات والأيام والساعات الطوال التي قضيناها لجان الترشيح لاختيار مرشحي الحزب للاستحقاقات الانتخابية إذا كانت الأمانة العامة ستختار من تراه أهلا للترشيح، ولماذا تكرر وجوه بعينها وإزاحة وجوه أخرى؟". وأشار بلاغ للعدالة والتنمية إلى أن عملية اختيار هؤلاء المرشحين تمت خلال خمسة اجتماعات للأمانة العامة بصفتها هيئة التزكية عقدت أيام السادس والثالث عشر والسابع عشر والسابع عشر والرابع والعشرين من يوليو، وذلك بناء

هل تذهب تونس إلى انتخابات برلمانية مبكرة لإنهاء الأزمة السياسية

سعيد اختصاصاته وعمله في الخامس والعشرين من يوليو الماضي بعد مظاهرات غاضبة على أداء الطبقة السياسية الحاكمة وفي مقدمتها حركة النهضة الإسلامية التي حرقت العديد من مقراتها.



محمد علي البوغديري
اتحاد الشغل يدعم مقترح الذهاب إلى انتخابات برلمانية مبكرة

وقال مرزوق في تصريحات إذاعية بثت الثلاثاء إن "التونسيين خرجوا فرحا للشوارع لأن هناك غمة أزيحت عنهم". وتابع الأمين العام لحركة مشروع تونس أن "البرلمان المجدد يجب أن يتخلى بانتخابات تشريعية مبكرة، وحتى إذا عاد فإن الشرط الأساسي لذلك هو أن يعود بنظام سياسي جديد". وقال الأمين العام المساعد للاتحاد الشغل، المنظمة النقابية ذات النفوذ الواسع في تونس، محمد علي البوغديري إن "الاتحاد يدعم مقترح الذهاب إلى انتخابات برلمانية مبكرة"، مشيرا إلى أن المنظمة النقابية دعت منذ مدة إلى إعادة الأمانة إلى أصحابها خاصة بعد ارتفاع حدة التجاذبات السياسية. وهذه المطالب أي تغيير نظام الحكم وإجراء انتخابات عامة مبكرة ليست بوليده اللحظة، لكن الحماس لها تزايد إثر إجراءات الرئيس سعيد الاستثنائية التي أعلن عنها.

بعد إمطاة اللثام عن المكلف بتشكيل الحكومة الجديدة وخارطة الطريق. وفي الوقت الذي يُركز فيه سعيد اهتمامه على الاقتصاد المتعثر، تزايد الدعوات من أطراف سياسية لتغيير نظام الحكم الذي يحمله كثيرون مسؤولية الأزمة التي تشهدها تونس منذ سنوات وهو نظام شبه برلماني وكرس تشنيتا للصلحيات بين مؤسسات الحكم. وترى أوساط سياسية أن الانتخابات المبكرة هي الحل الأمثل لانتشال البلاد من أزمتها، لكن ذلك ينبغي أن تسبقه مراجعة النظام السياسي القائم في تونس.

ودعا الأمين العام لحركة مشروع تونس محسن مرزوق إلى عدم إعادة نشاط البرلمان الذي جمد الرئيس



مطالبات بإعادة الكلمة إلى الشعب